واقع ومعوقات التجارة الإقليمية بين دول إتحاد المغرب العربي

د. مزيان حمزة
جامعة الشلف

ملخص: نهدف من خلال هذه الورقة إلى الكشف عن واقع التجارة الإقليمية بين دول إتحاد المغرب العربي، لإعتبارها كمدخل مهم لتعميق التعاون الإقتصادي الإقليمي بين الدول الخمس الأعضاء في الإتحاد والمضي به لتحقيق الإندماج المنشود الذي بقينا ننتظره منذ تأسيس الإتحاد، حيث كشفنا عن حجم الصادرات البينية والواردات البينية التي تتم بين دول الإتحاد، مع الكشف عن مساهمة كل دولة في توجيه الصادرات وإستقبال الواردات إلى ومن دول الإتحاد، وفي الأخير وقفنا على أهم المعوقات التي عطلت التكتل والتجارة الإقليمية وحاولنا تقديم العلاج لها.

Résumé: L'objectif principal de cet article présenter la réalité du commerce régional entre l'Union des pays du Maghreb arabe, parce que c'est un aproche importante d'approfondir la coopération économique régional entre les cinq pays membres de l'Union et méme pour l'avance l'intégration souhaitée qui nous sommes restés en attendant depuis la fondation de l'Union. Pour vue le but en a découvert intra-exportations et intra- importations qui fête entre les cinq pays membres de l'Union , avec la divulgation de la contribution de chaque pays dans les exportations directes et les importations à destination et en provenance des pays de l'Union de réception, enfin nous sommes tenus sur les obstacles qui ont perturbé commerces régional et nous avons essayé de proposer des solution comme des traitements.

مقدمة: أقامت الدول العربية منذ وثيقة تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 وحتى الآن عدداً كبيراً من البنى التشريعية والمؤسساتية التي تهدف إلى تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك. وتعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك وذلك بإتخاذ عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وكانت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت قد وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، والتي ترجمت أسس إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام 1980. إذ لم يكتب لهذه الخطوات النجاح المنشود طيلة عقود من الزمن لأسباب عديدة حيث تعددت الأسباب والمعيقات التي تسببت في عدم تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وبصورة تحقق أهداف وتطلعات الأمة العربية، كذلك فقد شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي قيام تكتلات اقتصادية عربية إقليمية انطلقت من القرب الجغرافي، فقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981 وكان الهدف منه قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الخليجية (البحرين، الكويت، عمُان، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر) ثم تأسيس اتحاد دول المغرب العربي عام 1989 والهدف منه كان توحيد التعريفة الجمركية الخارجية لهذه الدول وضم في عضويته (الجزائر، تونس، ليبيا المغرب، موريتانيا)، و تم تأسيس مجلس التعاون العربي عام 1989 والذي ضم (الأردن، مصر، العراق، اليمن) رغم أن هذا الأخير لم يعمر طويلا. هذا إضافة إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية والتي تهدف إلى إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية الموقعة للاتفاقية والتي بدأ في تنفيذها منذ عام 1998. هذه التطورات على الساحة العربية تثير الحديث عن التجارة العربية الإقليمية وعن ضرورة تنميتها وتطويرها وكذا البحث في معيقات وسبل تنميتها بين الدول العربية،خاصة بمنطقة المغرب العربي، وذلك لوجود مشكلة حقيقية بالنسبة للتجارة العربية الإقليمية والتي تحتاج إلى تشخيص ومتابعة جدية وتتطلب تقديم مقترحات عملية يمكن أن تساهم في تنميتها وتنويعها وتطويرها والتي من شأنها أن تنعكس

واقع ومعوقات التجارة الإقليمية بين دول إتحاد المغرب العربي

إيجابياً على الجوانب الأخرى، خاصة في ظل وجود هيكل إقليمي يتمثل في إتحاد المغرب العربي. وهو ما جعلنا نطرح السؤال الرئيسي الموالي:

ماهو واقع ومعوقات التجارة الإقليمية دول إتحاد المغرب العربي؟

وبغية الإجابة على السؤال المطروح إرتأينا التطرق على المحاور التالية:

أولا: لمحة تارخية عن إتحاد المغرب العربي

ثانيا: واقع التجارة الإقليمية بين دول إتحاد المغرب العربي

ثالثا: معوقات التجارة الإقليمية لدول إتحاد المغرب العربي وسبل تنميتها

أولا: ميلاد إتحاد المغرب العربي وأهدافه

في حقيقة الأمر هناك إجماع على أن فكرة التعاون والتكامل الإقتصادي بين بلدان المغرب العربي فكرة قديمة جدا ضربت بجذورها في أعماق التاريخ، ولهذا سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى لمحة تاريخية عن المغرب العربي ثم ميلاد إتحاد المغرب العربي والعناصر المتعلقة به.

01- :لمحة تاريخية عن المغرب العربي

جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية "جزيرة المغرب" وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى، والتي أدخل العرب إليها الإسلام إبتداءا من القرن الميلادي السابع[1]، فقد عرفت المنطقة المغاربية محاولات متكررة على مدى التاريخ إبتداءا من عهد الملك البربري "ماسينيسا" ثم في الفترة الأولى للحكم الإسلامي، وإضافة إلى محاولة الفاطميون تأسيس الدولة الفاطمية والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطية، كذلك الموحدون عند قيام الدولة الموحدية والإنضمام للخلافة العثمانية[2]. ونحن لا يمكن لنا التطرق لكل هذه المراحل التي مر بها المغرب العربي، في حين سنحاول الإكتفاء بإستعراض مشاهد الأزمنة الحديثة وبالخصوص بعد تلاشي الدولة العثمانية التي عرفت آنذاك بالرجل المريض،وبالتالي سنبدأ بحزب "نجم شمال إفريقيا" الذي تأسس في باريس 1926 بزعامة "مصالي الحاج" أحد زعماء الحركة الوطنية الجزائرية[3]، والتطورات المرتبطة بنمو الحركات الوطنية التحررية في كل من الجزائر، تونس والمغرب، مرورا بجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا عام 1927 ومكتب لجنة تحرير المغرب العربي 1947 وصولا إلى مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958 بين ثلاثة أحزاب مغاربية هي حزب جبهة التحرير الوطني عن الجزائر، حزب الإستقلال عن المغرب والحزب الدستوري الجديد عن تونس، مع إشراك كل من ليبيا وموريتانيا بمندوب ملاحظ، وقد أسفرت أعمال هذا المؤتمر عن إتخاذ قرار هام يقضي بتوحيد المغرب العربي وإنشاء مؤسسات فدرالية مغاربية مشتركة مع التأكيد على ضرورة توحيد المصير المغاربي وتمتين أطر التعاون والتنسيق، التضامن والتكامل في شتى المجالات التي تخص إتحاد المغرب العربي، وفي عام 1964 جرى أول إجتماع لوزراء الاقتصاد المغاربية في تونس حيث تم فيه اتخاذ قرار بزيادة التبادل التجاري البيني وخلق منطقة تجارة حرة بين البلدان المغاربية بالإضافة إلى إستحداث اللجنة الاستشارية الدائمة التي أوكلت لها مهمة البحث عن النواحي الفنية للتكامل الاقتصادي، وبربط العلاقات مع مختلف المنظمات والتكتلات الإقتصادية الأخرى، خصوصا مع الجماعة الإقتصادية الأوربية[4].

والخلاصة هو أن الخطوط العريضة لمشروع إتحاد المغرب العربي رسمها مؤتمر طنجة في أفريل 1958، ودعم أملها استقلال الجزائر في 1962/07/05، لكن ظهور بعض المشاكل السياسية بالأخص بين الجزائر والمغرب جعل الحديث والتوجه نحو مسار آخر من المعاهدات الثنائية و المتعددة لبلورة الإخاء والتوفيق بين الدول المغاربية، وقبل هذه المعاهدات

لابد من الإشارة إلى بعض الدورات التي تلت إجتماع 1964 في تونس، حيث انعقدت في طنجة 1964/11/26 دورة ثانية تميزت بإقرار العمل من أجل التنسيق بين المخططات الوطنية وتمويل المشاريع المشتركة للتنمية وإعتماد سياسة موحدة في مجال الشغل، أما الدورة الثالثة المنعقدة في طرابلس في 1965/05/27، والرابعة بالجزائر في فيفري 1966 ثم الخامسة في نوفمبر 1967 بتونس، تلتها دورة أخرى في ماي 1970 بالرباط وسنة 1975 بالجزائر[5] غير أن إنعدام القرار السياسي الملزم للأطراف آنذاك لم يمكن الدول المغاربية من التعاون الشمولي، بالرغم من أن هذه الدورات كانت بمثابة مد لجسور التشاور حول تحقيق المشروع المغاربي، في حين لو نتعمق في الحياة الفكرية بجذورها وآثارها على المنطقة المغاربية نجد حتى القرن التاسع عشر ميلاد سوق فكرية مشتركة حيث كان المفكرون في مختلف الميادين لهم صدى وتأثير إقليمي، وكانوا ينتقلون بكل حرية ليعلموا ويتعلموا، وهذا حسب ما هو مدون في الكثير من يوميات الأسفار[6].

02-المعاهدات الثنائية والمحورية لبلدان المغرب العربي: أهمها ما يلي:

أ- معاهدة الإخاء والوفاق:

وقعت هذه الإتفاقية بين تونس والجزائر بتونس في 1983/03/19، وكان الهدف منها هو إحداث نوع من التقارب بين بلدان المغرب العربي، كما إلتحقت موريتانيا بالمعاهدة في نفس السنة، وهي إضافة تضاف إلى مسيرة الوحدة المغاربية التي تفرضها العديد من العوامل والمتغيرات[7]، وإن كان للمعاهدة صفة النظام الدفاعي والأمني المشترك، إلا أن الطرفان توصلا لعقد عدة إتفاقات ثنائية أهمها: الإتفاق على الغاز الطبيعي الجزائري المار إلى إيطاليا عبر الأراضي التونسية، وتمويل المشاريع المشتركة بين البلدين، كذلك إنشاء بنك جزائري تونسي وافق على تمويل المشاريع الصناعية الكبرى في المناطق الحدودية لما في ذلك من تأثير على تنمية هذه المناطق وتشغيل سكانها.

ب- معاهدة وجدة

جاء هذا الإتفاق في أوت 1984 بين ليبيا والمغرب[8]، والذي تم بمقتضاه إنشاء الإتحاد العربي الإفريقي، وكان الهدف من وراء هذه المعاهدة هو تعهد ليبيا على وقف المساعدات التي تقدمها إلى الجمهورية العربية الصحراوية وتمكين المغرب من اكتساح الأراضي الصحراوية، وامتناع تدخل المغرب في قضية التشاد، كما سمح هذا الإتفاق من دعم التبادل التجاري بين البلدين، فالمغرب تستورد البترول من ليبيا، وليبيا تستورد المنتجات الزراعية ومواد البناء والنسيج والجلود واليد العاملة.وبالرغم من أن هذا الإعلان وسيلة لتقوية العلاقات البينية بين ليبيا والمغرب لكن لم يختلف عن ما سبقه من مبادرات خاصة وأنه أنشأ نتيجة ظروف داخلية صعبة لكل من البلدين، دون تخطيط إستراتيجي ولا دراسة مستقبلية وأفضل مثال عن عدم جدية الإتفاق هو عدم تحرك المغرب عندما غارت الولايات المتحدة الأمريكية على مدينتي طرابلس و بنغازي الليبيتين في عام 1986[9].والخلاصة هو أن مثل هذه الإتفاقيات لن ولم تحرك ساكنا، باعتبار أن الدول المغاربية وقعت من قبل بعض الإتفاقيات مثل إتفاقية الإتحاد بين ليبيا وتونس 1984، وإتحاد ليبيا والجزائر عام 1982 لكن دون نتيجة، ما جعل الدول المغاربية تتجه نحو صيغة أخرى هدفها الوحيد هو تحقيق التوفيق بين البلدان المغاربية المشتتة آنذاك.

ت- الوفاق المغاربي

ويمكن حصرها في التصالح التونسي الليبي والتصالح الجزائري المغاربي:

- فيما يخص التصالح التونسي الليبي: فبعدما انقطعت العلاقات الدبلوماسية سنة 1983 بين تونس وليبيا، أستأنفت علاقتهما في 1987/12/28 وهذا بعد تولي الرئيس "زين الدين العابدين بن علي" الرئاسة في الجمهورية التونسية

لإيمان هذا الأخير بالمشروع المغاربي، وجسد ذلك عن طريق زيارات رسمية متبادلة بينه وبين الرئيس "معمر القذافي"، ومن بين ما تقرر هو تعزيز علاقتهما باعتماد جملة من الإجراءات أهمها: حرية تنقل الأشخاص، وإقامة المشاريع التكاملية(ربط الطريق السريع بين " رأس جدير " في ليبيا و "صفاقس" في تونس).

- في حين التصالح المغربي الجزائري جاء بعد 13 سنة من قطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر أي من 1975 إلى 1988/05/24 تاريخ لقاء الرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد" مع العاهل المغربي بحضور "الملك فهد" رئيس المملكة العربية السعودية، ومن بين ما جاء في هذا اللقاء هو ضرورة حل مشكلة الصحراء الغربية، وتم إحداث لجنة مشتركة جزائرية مغربية تتكون من ممثلين عن وزارات الداخلية والمالية والاتصالات والنقل، أهم ما قررته اللجنة هو إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين وفتح المراكز الحدودية رسميا.وبهذا تم تجاوز الخلافات بين الدول المغاربية، وأصبح الجو مناسبا في هذه اللحظة لتحقيق التكتل المغربي، باعتبار أن هذين التصالحين يمثلان منعرجا حاسما في العلاقات البينية لدول المغرب العربي.

03- ميلاد إتحاد المغرب العربي

بعدما توصلت كل من ليبيا وتونس إلى إتفاق التآخي، والمغرب والجزائر لاتفاق التصالح، فعلى هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر من 08 إلى 1988/06/10، عقد القادة الخمس بزرالدة في 1988/06/10 اجتماعا قرروا فيه تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وكان أول إجتماع لهذه اللجنة في 1988/07/13 تمت من خلاله مناقشة الخطوط العريضة لإطار العمل التحضيري، وتم إنشاء خمس لجان فرعية مختصة تخص قضايا التنظيم والهيكلة والتربية والثقافة والاقتصاد والمالية وشؤون المنطقة، أما الإجتماع الثاني من 27 إلى 1988/10/28 تمت من خلاله مناقشة مشروع الوحدة المغاربية الذي أعدته لجنة الصياغة، وبالفعل تم إعلان قيام الإتحاد بمدينة مراكش المغربية في 1989/02/17 والذي عرف باصطلاح إتحاد المغرب العربي، أو إصطلاح مجلس التعاون المغربي[10]، وذلك بحضور كل من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر عن الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ومعاوية سيدي أحمد الطايع رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وذلك إيمانا من القادة الخمس بتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها ونهج سياسة مشتركة في مختلف المجالات، تؤكد ما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة عنوانها التاريخ المشترك والدين والثقافة واللغة، ووعيا منهم بضرورة التكتل في ظل محيط عالمي يستوجب أن تكون لمنطقة المغرب العربي الكلمة المسموعة والمساهمة الفعالة في تحقيق التوازن العالمي، والعمل على تحقيق مصالح المنطقة. حيث نصت المادة الثانية من "معاهدة مراكش"، تتمثل الأهداف الأساسية لقيام إتحاد المغرب العربي فيما يلي:

- تقوية أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض.
- تحقيق الرفاهية والتقدم للشعوب المغربية والدفاع عن حقوقها.
- إقامة مجتمع مغاربي يجسد حرية وتضامن شعوب المنطقة، ويعمل على تحقيق وحدتها كخطوة أولى في طريق الوحدة العربية الشاملة.
- العمل على توحيد السياسات الخارجية لدول الإتحاد بما يكفل حماية وأمن المنطقة، ونصرة سائر القضايا العادلة.
- العمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، السلع، الخدمات ورؤوس الأموال.
- مضاعفة الجهود لتطوير التعاون بين دول الإتحاد، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين لتحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي، تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي يقوم على أساس الحوار.

- في الميدان الإقتصادي، تحقيق التنمية الصناعية والزراعية، التجارية والإجتماعية للدول الأعضاء، مع إتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لتحقيق هذه الغاية، كإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة في هذا المجال، إضافة إلى تنسيق السياسات الإقتصادية عن طريق وضع خطط تنموية تكاملية تستهدف الوصول إلى خطة إقتصادية اندماجية.

- في الميدان الثقافي، توحيد المناهج التعليمية والتربوية بما يكفل تأكيد القيم الروحية والدينية، وترسيخ الإيمان والوعي بالبعد المعاصر لحركة الوحدة العربية، مع صيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث يكون لها بعد مغاربي.

04- بعض إنجازات إتحاد المغرب العربي

عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس إتحاد المغرب العربي تطور مهم في العلاقات الإقتصادية، فيتضح من خلال إجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر 1990 والذي حددت فيه المحاور الأساسية للتكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء، والتي تم التصديق عليها من قبل مجلس الرؤساء في اجتماعه بليبيا يومي 10 و 11 مارس 1991، وحددت هذه المحاور في ثلاثة عناصر رئيسية وهي[11]:

- منطقة للتبادل الحر: الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام تدفق المنتجات الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الإتحاد، وكان من المفروض تحقيق ذلك قبل 1992.

- إتحاد جمركي: هدفه توحيد النظام الجمركي للدول الأعضاء، أي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس وتجاه الدول الأخرى، وكان من المفترض الوصول إلى هذه المرحلة قبل 1995 لكن لم تتحقق.

- سوق مغاربية مشتركة: الهدف منها هو توحيد السياسات الإقتصادية فيما يتعلق بحرية إنتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الإتحاد، وكان من المتوقع الوصول لذلك قبل عام 2000.

إضافة إلى المحاور فهناك أجهزة تم إنشاؤها بغية تحقيق أهداف إتحاد المغرب العربي تتمثل في:

- المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية: تم توقيع إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي بتاريخ 1991/03/10، ومن بين المهام المنوطة به هو إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع المغاربية التي تخدم المصلحة المشتركة في المجال الفلاحي والصناعي وغيرها، كما يعمل على تشجيع إنسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في مشاريع ذات جدوى إقتصادية ومردود مالي.

- الأكاديمية المغاربية للعلوم بليبيا: تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الإتحاد، مع تطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركز على الجوانب التنموية المشتركة، وتمكين الباحثين في الإتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنيات وتوظيفها في الأوساط العلمية والتقنية.

- كما تم إبرام ما لا يقل عن سبعة وثلاثين (37) نصا بين إتفاقيات وبروتوكولات وتعليمات، وكلها تصب في مجال التعاون والتكامل الاقتصاديين وتخدم أهداف الإتحاد، لكن لم يتجسد منها إلا القليل، وأهم ما جسد منها مايلي:

- الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي والتي تقررت بقرار من مجلس الرئاسة في الدورة العادية الثانية له بالجزائر من 21 إلى 1990/07/23، ودخلت حيز التنفيذ في 1993/07/14.

- الإتفاقية الخاصة بالحجز الزراعي بين دول إتحاد المغرب العربي، والتي جاءت بقرار من مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية بالجزائر، ودخلت حيز التنفيذ كذلك في 1993/07/14.

- إتفاقية تشجيع الاستثمار بين دول الإتحاد المغرب العربي، كمثيلاتها جاءت بقرار في الدورة العادية الثانية بالجزائر، ودخلت حيز التنفيذ في 1993/07/14.

- الإتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول المغرب العربي، تقررت في الدورة الثانية ودخلت حيز التنفيذ في 1993/07/14.

- الإتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور بين دول المغرب العربي، تقررت في الدورة الثانية ودخلت حيز التنفيذ في 1993/07/14.

- إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بين الدول المغاربية،جاءت بقرار مجلس الرئاسة في دورته العادية الثالثة من 10 إلى 1991/03/11 ودخلت حيز التنفيذ في2002/04/23،أما عن الإتفاقيات الأخرى المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي فلم تتجسد رغم أنها شملت تقريبا كل المجالات ذات الصلة بتحقيق أهداف الإتحاد، إضافة إلى بعض الإتفاقيات التي كان الهدف منها هو تعديل بعض المواد أو بعض الشروط التي جاءت في معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، كتعديل المادة الثانية بخصوص عدد أعضاء مجلس الشورى المغاربي. وبالتالي وجود هيكل يمكن من خلاله التعاون، التنسيق وتوسيع التبادل التجاري يجعلنا نطرح عدة تساؤلات حول التجارة الإقليمية بمنطقة المغرب العربي.

ثانيا: واقع التجارة الإقليمية بدول إتحاد المغرب العربي:

التجارة البينية للبلدان المغاربية تعكس لنا حجم التعاون التجاري بين دول إتحاد المغرب العربي بعدما يقارب الثلاثون سنة من تأسيس الإتحاد، ولهذا سنحاول من خلال ما يلي التطرق إلى واقع التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي من خلال الكشف عن أرقام الصادرات والواردات البينية بدول الإتحاد خلال الفترة 2009-2014.

01-الصادرات البينية لدول الإتحاد المغاربي

الجدول الموالي يظهر لنا تطور الصادرات البينية لدول إتحاد المغرب العربي، مع إظهار الصادرات الإجمالية للدول الخمس. فإذا تأملنا جدول تطور الصادرات البينية للدول المغاربية يمكن تقسيم دول الإتحاد إلى ثلاثة مجموعات إذ نجد في المجموعة الأولى كل من تونس والجزائر والتي تصدران أعلى القيم للمجموعة، حيث تفوقت تونس على الجزائر وصدرت لدول الإتحاد 1508.2 مليون دولار سنة 2009 مقابل 885.3 مليون دولار للجزائر، أما سنة 2010 فقد صدرت 1562.7 مليون دولار مقابل 1241.8 مليون دولار للجزائر، لكن معدل نمو الصادرات الجزائرية الموجهة لدول الإتحاد كان لصالح الجزائر بمعدل نمو وصل إلى 40.26% مقابل معدل نمو الصادرات التونسية الموجهة لدول الإتحاد وصل إلى 3.61% سنة 2010 مقارنة بـ 2009، أما المرحلة الثانية والتي تفوقت فيها الجزائر على تونس محققة إرتفاع مستمر لصادراتها نحو دول الإتحاد بأعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 2945.2 أي ما يمثل أكثر من 51.21% من إجمالي صادرات الدول المغاربية البينية وأدنى قيمة كانت سنة 2011 بـ 1566 مليون دولار أي أكثر من 41.45% من إجمالي صادرات الدول المغاربية البينية، في حين عرفت تونس تذبذبات لقيمة ما صدرته نحو دول الإتحاد حيث صدرت ما يمثل 40.09% من إجمالي صادرات الدول المغاربية البينية سنة 2011 وما يمثل 27.08% من إجمالي صادرات الدول المغاربية البينية سنة 2014، للإشارة فقط حجم ما صدرته الجزائر نحو دول إتحاد المغرب العربي سنة 2014 يمثل 5.31% من إجمالي صادراتها، مقابل 9.31% لتونس. أما المجموعة الثانية نجد فيها كل من ليبيا والمغرب إذ كان التفوق دائما لليبيا رغم التذبذبات التي عرفتها صادراتها نحو دول الإتحاد خاصة بعد 2010 ويعود ذلك أساسا إلى المشاكل السياسية والأمنية التي عرفها البلد الشقيق، حيث صدرت أعلى قيمة سنة 2010 بـ 956.5 مليون دولار وهو ما يمثل 21.91% من إجمالي الصادرات البينية

واقع ومعوقات التجارة الإقليمية بين دول إتحاد المغرب العربي

المغاربية وأدنى قيمة كانت سنة 2011 بـ 287.9 مليون دولار وهو ما يمثل 7.62% من إجمالي الصادرات البينية المغاربية بالمقابل عرفت قيمة صادرات المغرب نحو دول الإتحاد إرتفاع متواصل من 299.9مليون دولار سنة 2009 إلى 565.6 مليون دولار سنة 2012 وبمساهمة في إجمالي الصادرات البينية تتراوح بين 9.01% في أسوء الأحوال و11% في أحسنها. في الأخير نجد موريتانيا في المجموعة الثالثة التي لا تساهم إلا بنسبة ضعيفة جداً في الصادرات البينية. ورغم أن الصادرات البينية المغاربية عرفت إرتفاع متواصل من 3297.6 مليون دولار سنة 2009 إلى 5751.2 مليون دولار سنة 2014 مع إنخفاض سنة 2011 وصل إلى -13.4% بالمقارنة مع 2010، ما عدا ذلك حققت معدل نمو موجب خلال كل السنوات الأخرى إلا أن نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي صادرات الدول المغاربية ضئيلة جدا فلم تتجاوز في أحسن الأحوال 4.9% من إجمالي الصادرات سنة 2014 ولم يتجاوز 3% خلال السنوات السابقة، رغم وجود إمكانيات لتنمية الصادرات البينية حتى في إطار الواقع الإنتاجي الحالي لإحتواء المنطقة على دول منتجة لبعض المواد والمنتجات خاصة البترول والغاز ومنتجات طاقوية أخرى وعدم توفرها في دول أخرى، ما يعني أن قطاع التصدير البيني للدول المغاربية لم يتم فيه إستغلال الفرص المتاحة بعد، الأمر الذي يستدعي إعادة تحديد الفرص المتاحة بين الدول المغاربية.

الجدول رقم (02-01) الصادرات البينية لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة الوحدة (مليون دولار)

	2009	2010	2011	2012	*2014
تونس	1508.2	1562.7	1514.7	1545.8	1557.8
الجزائر	885.3	1241.8	1566	1970.5	2945.2
ليبيا	603.1	956.5	287.9	894.6	706.1
المغرب	299.9	398.2	405	565.6	540.2
موريتانيا	1.1	203	4	0.4	1.9
مج الصادرات البينية	3297.6	4362.2	3777.6	4976.9	5751.2
مج صادرات الدول المغاربية	111895	130282	131394	164638	115327

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2011، 2015،

*بيانات أولية

والشكل يوضح تطور حجم الصادرات البينية وإجمالي الصادرات لدول إتحاد المغرب العربي

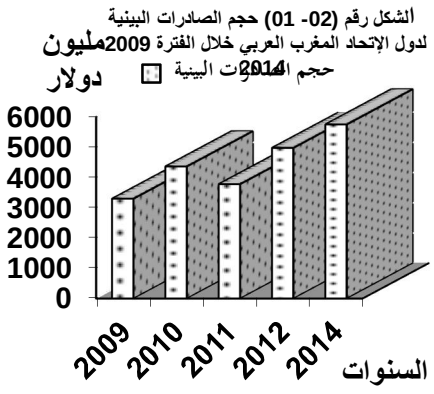

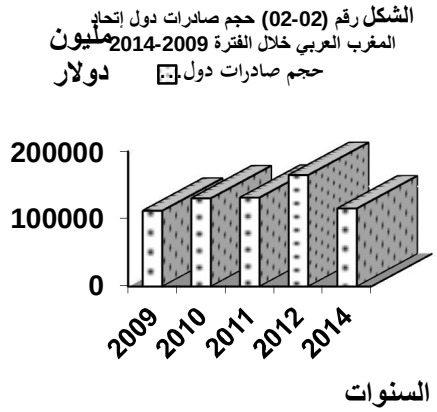

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على ما جاء في الجدول رقم (02-01)

واقع ومعوقات التجارة الإقليمية بين دول إتحاد المغرب العربي

02- الواردات البينية لدول إتحاد المغرب العربي

يوضح لنا الجدول ادناه تطور الواردات البينية لدول إتحاد المغرب العربي، حيث حققت الواردات البينية إرتفاعاً متواصلا خلال الفترة (2009- 2014) بأدنى قيمة لها سنة 2009 بحوالي 2971.9 مليون دولار وأعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 5581.4 مليون دولار محققة أعلى معدل نمو سنوي سنة 2012 بحوالي 51.26% أين إنتقل حجم الواردات البينية من 3336مليون دولار سنة 2011 إلى 5046.3 مليون دولار سنة 2012، لكن نسبة الواردات البينية إلى إجمالي واردات الدول الخمس ضعيفة جداً إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال 3.66% سنة 2012 وأقل من ذلك في السنوات الأخرى. وإستقبلت تونس أعلى قيمة من الواردات البينية خلال سنوات 2009، 2012و2014 بـ 37.91% ثم 28.32% ثم 30.97% على الترتيب من إجمالي الواردات البينية، أما سنة 2010 و2011 فكانت للمغرب حيث إستقبلت ما يقارب 35.59% و40.51% على التوالي من إجمالي الواردات البينية أما السنوات الأخرى فكانت في المرتبة الثانية من حيث الواردات من دول الإتحاد، لتتنافس بعدها ليبيا والجزائر على المركز الثالث فمرة للجزائر ومرة لليبيا ففي سنوات 2009 و2011، 2014 كانت للجزائر بـ 14.80% و20.29%، 19.33% على التوالي من إجمالي الواردات البينية مقابل 13.69%، 13.67% و18.38% على التوالي لليبيا. بالمقابل تفوقت ليبيا من حيث استقبالها لواردات دول الإتحاد سنتي 2010 و2011 حيث استوردت 541.1 مليون دولار ثم 1413.8 مليون دولار على التوالي مقابل 497.6 مليون دولار ثم 719.4 مليون دولار على التوالي للجزائر، تبقى موريتانيا كالعادة في المركز الأخير بقيم تراوحت بين 25.5 مليون دولار و 187.3مليون دولار. وكل هذا ما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم 02-02 الواردات البينية لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة الوحدة (مليون دولار)

	2009	2010	2011	2012	*2014
تونس	1126.9	1005.9	735.6	1429.3	1728.7
الجزائر	440	497.6	677	719.4	1079.2
ليبيا	407	541.1	456.3	1413.8	1026.1
المغرب	972.5	1157.2	1351.5	1394.6	1560.1
موريتانيا	25.5	49	115.6	89.2	187.3
مج الواردات البينية	2971.9	3250.8	3336	5046.3	5581.4
مج واردات الدول المغاربية	114797	115396	123238	137809	153163

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2011، 2015،

*بيانات أولية

والشكلين المواليين يوضحان تطور الواردات البينية والواردات الإجمالية لدول الإتحاد

الشكل رقم (02- 03) حجم الواردات البينية لدول الإتحاد المغرب العربي خلال الفترة 2009-2014 مليون دولار

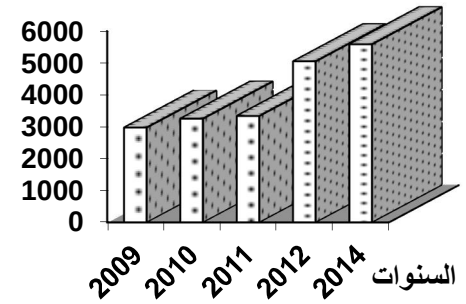

الشكل رقم (02-04) حجم واردات دول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة 2009-2014

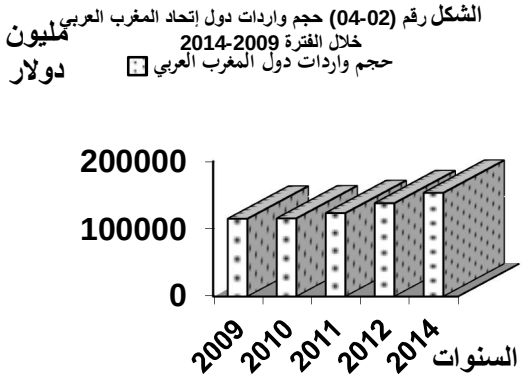

واقع ومعوقات التجارة الإقليمية بين دول إتحاد المغرب العربي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على ما جاء في الجدول رقم (02-02)

03- إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول المغاربية

يبين الجدول الموالي هيكل إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي خلال سنة 2014، إذ يمكن لنا من خلاله التعرف على صادرات كل دولة في الإتحاد نحو الأعضاء الأخرى وارداتها منها.

الجدول رقم (02- 03) هيكل إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول المغاربية سنة 2014

الوحدة: مليون دولار

	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
تونس الصادرات الواردات	- -	485.5 1195.8	857.2 412.7	183.2 119	31.9 1.2	1557.8 1728.7
الجزائر الصادرات الواردات	1653.3 497.2	- -	23.9 339.8	1238.7 241.5	29.3 0.7	2945.2 1079.2
ليبيا الصادرات الواردات	375.1 953.9	308.9 26.2	- -	22.1 46	00 00	706.1 1026.1
المغرب الصادرات الواردات	105.5 206.3	211 1330.8	38.5 22.1	- -	187.2 0.9	540.2 1560.1
موريتانيا الصادرات الواردات	0.0 35.1	0.6 32.2	00 00	1.3 120	- -	1.9 187.3

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2015، ص485.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر تصدر أكبر قيمة لنظيراتها في إتحاد المغرب العربي خلال سنة 2014، إذ وصلت القيمة المصدرة نحو الدول الأربعة 2945.2 مليون دولار، إذ تستقبل تونس أكبر قيمة منها بـ 56.13% من إجمالي صادرات الجزائر نحو دول الإتحاد ممثلة أساسا في المحروقات، المواد الحديدية وبعض السلع الأساسية، كما تستقبل المغرب ما يمثل 42.05%من إجمالي صادرات الجزائر نحو دول الإتحاد، وتتمثل هذه الصادرات أساسا في الوقود، في حين تستقبل موريتانيا و ليبيا حوالي 0.99% و 0.81% على التوالي من إجمالي ما تصدره الجزائر للدول المغاربية، وتتمثل في بعض المواد الغذائية. تأتي بعد ذلك تونس من حيث الصادرات بقيمة 1557.8 مليون دولار نحو الدول الأربعة، تستقبل ليبيا النسبة الأعلى بـ 55.02% من إجمالي ما صدرته تونس نحو دول الإتحاد وتتمثل هذه الصادرات في السلع الغذائية والحيوانات الحية وبعض المنتجات الزراعية خاصة زيت الزيتون[12]،لتستقبل الجزائر ما يقارب 31.16% من إجمالي ما صدرته تونس لدول الإتحاد وتتمثل هذه الصادرات أساسا في الفوسفات، الإسمنت، مواد البناء ومختلف قطاع الغيار[13] وعدة منتجات زراعية، أما المغرب فتستقبل حوالي 11.76% من إجمالي ما صدرته تونس لدول الإتحاد تتمثل في الزيوت والفواكه، في حين استقبلت موريتانيا حوالي 2.04% من إجمالي صادرات تونس نحو دول إتحاد المغرب العربي تتمثل في الخضروات والفواكه ومنتجات زراعية أخرى، تأتي بعد ذلك ليبيا إذ صدرت سنة 2014 حوالي 706.1 مليون دولار نحو دول الإتحاد واستقبلت تونس أعلى حصة بـ 53.12% مما تصدره ليبيا للدول المغاربية وتتمثل في الوقود أساسا والغاز، واستقبلت الجزائر حوالي

43.74% من إجمالي صادرات ليبيا نحو الدول المغاربية أما المغرب نصيبها ضعيف مما تصدره ليبيا وصل إلى حدود 3.1% من إجمالي ما صدرته ليبيا نحو دول الإتحاد وتمثلت هذه الصادرات في المحروقات وبعض المواد غير الاستهلاكية كالزيوت والوقود. تأتي بعد ذلك المغرب التي صدرت سنة 2014 ما يقارب 540.2 مليون دولار للدول المغاربية الأربع، استقبلت الجزائر حوالي 39.05% من إجمالي صادرات المغرب نحو الدول المغاربية وتتمثل السلع المغربية المصدرة نحو الجزائر في المواد الغذائية ممثلة في الخلاصات الغذائية والطماطم، كما تستقبل موريتانيا نسبة لا بأس بها من صادرات المغرب نحو دول الإتحاد لم تسجل مع الدول الثلاث الأولى وصلت إلى 34.65% من إجمالي الصادرات المغربية نحو دول الإتحاد وتتمثل هذه الصادرات في السلع الأساسية، في حين تستقبل تونس ما نسبته 19.52% من إجمالي ما صدرته المغرب نحو الدول الأربع وتتمثل السلع المصدرة نحو تونس في بعض السلع ذات الأصل الزراعي والصناعات التقليدية، في حين تستقبل ليبيا حوالي 7.12% مما تصدره المغرب للدول، أما موريتانيا تصدر حوالي 1.9 مليون دولار تستقبل المغرب الجزء الأكبر منها والباقي للجزائر.

أما عن الواردات تحتل تونس المرتبة الأولى من حيث الإستيراد من دول الإتحاد بقيمة إجمالية وصلت إلى 1728.7مليون دولار سنة 2014 وتمثل الجزائر المصدر الرئيسي لهذه الواردات بنسبة 69.17%، واستوردت من ليبيا حوالي 23.87% من إجمالي ما استوردته من دول الإتحاد، كما استوردت تونس من المغرب ما يمثل 6.88% من إجمالي ما تستورده من دول الإتحاد، جاءت بعد ذلك المغرب في المركز الثاني من حيث الإستيراد من دول إتحاد المغرب العربي بقيمة إجمالية وصلت سنة 2014 إلى 1560.1 مليون دولار وتمثل الجزائر المصدر الرئيسي لهذه الواردات، حيث استوردت المغرب من الجزائر ما يقارب 85.3% من إجمالي ما تستورده من دول الإتحاد، واستوردت من تونس حوالي 13.22% من إجمالي واردات المغرب من دول الإتحاد، ومن ليبيا حوالي 1.41% مما استوردته من دول الإتحاد، في حين استوردت الجزائر ما يقارب 1079.2 مليون دولار وتعتبر تونس المصدر الرئيسي لها بنسبة 46.07%، ومن ليبيا ما يمثل 31.48% من إجمالي واردات الجزائر القادمة من دول الإتحاد، مقابل 22.37% من المغرب، أما ليبيا استوردت ما يقارب 1026.1 مليون دولار من دول الإتحاد وتعتبر تونس المصدر الرئيسي لهذه الواردات بحوالي 92.96%، ومن المغرب حوالي 4.48% من إجمالي واردات ليبيا من دول الإتحاد. للإشارة الدول الأربعة الأولى كانت وارداتها من موريتانيا ضعيفة جدا وأحيانا معدومة (مثل ليبيا) فأكبر قيمة استوردتها تونس بـ 1.2 مليون دولار وأدنى قيمة استوردتها الجزائر بـ 0.7 مليون دولار. واردات موريتانيا من دول الإتحاد وصلت إلى 187.3 مليون دولار إذ تمثل المغرب المصدر الرئيسي لهذه الواردات بنسبة 64.06% من إجمالي واردات موريتانيا من دول الإتحاد، ومن تونس ما يمثل 18.73% من إجمالي وارداتها من دول الإتحاد، وحوالي 17.19% من إجمالي وارداتها من دول الإتحاد مصدره الجزائر، وبالتالي تونس أهم شركائها لتصريف منتجاتها ليبيا والجزائر، المغرب ولتأمين الاحتياجات الجزائر وليبيا، في حين تصدر الجزائر لتونس وليبيا، المغرب وتستورد من تونس، ليبيا، إذ تصدر وتستورد الجزء الأكبر إلى ومن تونس، المغرب تصدر نحو الجزائر والمغرب وتستورد من الجزائر وتونس، ليبيا أهم شركائها في المغرب العربي في جانب التصدير تونس وليبيا ولتأمين الإحتياجات تونس، موريتانيا تصدر للمغرب والجزائر، وتستورد من المغرب الجزء المعتبر.

04- مساهمة التجارة العربية في التجارة الإجمالية للتجمعات الإقليمية العربية[14]:

للإشارة أردنا الكشف عن النسب التي تساهم بها التجارة البينية في إجمالي تجارة التجمعات العربية للتعرف أكثر على واقع التجارة الإقليمية بدول إتحاد المغرب العربي بالمقارنة مع التجمعات الإقليمية العربية الأخرى. حيث شهدت الصادرات البينية لمعظم التجمعات العربية سنة 2014 زيادة في صادراتها البينية بنسب متفاوتة، فقد ارتفعت الصادرات البينية لدول اتحاد

واقع ومعوقات التجارة الإقليمية بين دول إتحاد المغرب العربي

المغرب العربي بنسبة 16.3% ومنطقة التجارة الحرة العربية بنسبة 7.2%، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي بنسبة 6.3% بينما تراجعت الصادرات البينية لدول اتفاقية اغادير بنسبة بلغت حوالي 13.5%[15]c . أما فيما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية لهذه التجمعات، تستحوذ التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النصيب الأكبر، يليها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، في حين استمرت التجارة البينية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير في تحقيق مساهمة منخفضة في التجارة الإجمالية تقل بكثير عن مثيلاتها بالتجمعات الإقتصادية الأخرى في الدول النامية مثل الآسيان، رغم وجود في عضوية التجمعين دول تتصف اقتصاداتها بالتنوع الإنتاجي مثل المغرب وتونس، مصر والأردن، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (02- 04) مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية 2010-2014 الوحدة: (%)

	المساهمة في إجمالي الصادرات					المساهمة في إجمالي الواردات				
منطقة التجارة الحرة العربية	8.5	7.5	8.3	8.4	9.7	11.6	11.9	12.9	13	13.4
مجلس التعاون الخليجي	4.3	4.2	5.5	5.6	6.3	0.5	0.2	0.2	0.1	0.0
اتحاد المغرب العربي	2.2	2.7	2.5	3.1	4.4	2.3	2.3	2.6	2.6	2.8
دول إتفاقية أغادير	2.8	2.6	2.8	3.0	2.6	1.5	1.4	1.6	1.7	1.3

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2015، ص210. (بتصرف)

ثالثا: معوقات التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي، وسبل تنميتها

قبل الكشف عن معوقات التجارة الإقليمية بدول الإتحاد، نود قبل ذلك المرور ولو بعجالة عن أسباب عدم التقدم في تحقيق التكتل والإندماج المغاربي، لأن الأولى مشتقة من الثانية.

01- معوقات التكتل الإقتصادي المغاربي

المتأمل في المقومات التي تمتلكها دول الإتحاد المغرب العربي سيسأل سؤال جوهري عن أسباب عدم تحقيق الوحدة المغاربية، فسوف يجد جوابا لسؤاله من خلال المعوقات التي تعترض سبيل تحقيق هذه الوحدة والتي اختلفت بين الجوانب السياسية والإقتصادية وحتى الأمنية ومن أهم هذه المعوقات نذكر:

أ- المعوقات السياسية: تتمثل في:

- إختلاف الأنظمة السياسية: إختلاف الأنظمة السياسية في البلدان المغاربية يعد من أهم معوقات أي نشاط جماعي لتحقيق الوحدة، لأن معظم هذه الأنظمة تضع المصلحة الوطنية الظرفية في المقدمة بالمقارنة مع المصلحة القومية البعيدة المدى، وفي هذا المجال يقول الدكتور "عبد المحسن" :"لقد لعب هذا العامل السياسي دورا بارزا في تعميق أزمة التكامل.....وقد أسهم في عدم الجدية في التطبيق وغلبة النظرة الآنية على النظرة الطويلة المدى وطغيان المصالح العاجلة على المنافع الآجلة.....وانعكس ضعف الكفاءة السياسية على العلاقات المتعددة الأطراف وتركز الإهتمام بالمشاكل القطرية على حساب العمل القومي"[16].

- العقبات المؤسساتية: يتميز اتجاه المغرب العربي بتعدد معوقاته الناجمة عن نص ميثاق التأسيس الذي يركز السلطة في يد مجلس الرئاسة، فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود مختلف الصلاحيات، وما ترتب عنه من تغييب لدور الأمانة

العامة وجعلها مجرد سكرتيرية المجلس، كذلك موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح أو إتفاقية عطل تنفيذ الكثير من الإتفاقيات[17].

- غياب الديمقراطية وتهميش دور المجتمع المدني: لأن مشاريع التكامل الإقليمي لابد أن يدعمها المجتمع المدني، وهو ما يستدعي المشاركة الشعبية الفاعلة من أجل تحقيق آمال الشعوب المغاربية.

- يضاف إلى كل هذه العوامل الأزمات الداخلية لبلدان الإتحاد المغاربي كالأزمة السياسية والإقتصادية التي شهدتها الجزائر، كذلك الأزمة التي عرفتها موريتانيا وتونس، وما تعانيه ليبيا اليوم.

ب- المعوقات الإقتصادية: أهمها ما يلي:

- إختلاف الأنظمة الإقتصادية وما يترتب عنها من إختلاف في السياسات والتوجهات الإقتصادية، وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الإقتصادية، وكان لاستيراد الأنظمة والمناهج من بين العوامل التي أدت إلى تعميق الهوة بين أقطار المغرب العربي.

- عدم الإستقرار في معدلات النمو الإقتصادية مع غياب تشجيع الإستثمارات البينية، وعدم تهيئة المناخ الملائم للاستثمارات بصفة عامة.

- موجة التغريب الحديثة بإسم إقتصاد السوق والتوجه الليبيرالي، والإنفتاح ساهم في تنمية ارتباط الدول المغاربية بالدول الغربية على حساب تنمية العلاقات البينية، فقد أمضت معظم الدول المغاربية بصورة منفردة إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، وسارعت المغرب إلى عقد إتفاقية منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- إختلاف حجم وقيمة المنافع المتوقعة من التكتل، وإن كانت حالة الإتحاد المغربي تؤكد بأن هناك منافع تستفيد منها جميع بلدانه، لكن غلبة الحسابات السياسية على المصالح الإقتصادية عطل عملية اتخاذ خطوات جادة وحقيقية مسؤولة[18]. يضاف إلى ذلك تحديات أخرى تواجه التكتل المغاربي أهمها مايلي:

- قضية الصحراء المغربية: هي قضية مطروحة منذ مراحل تأسيس إتحاد المغرب العربي، لكن لم تحل بصفة نهائية، والكثير من الكتاب من يرجع السبب الرئيسي في عرقلة مسيرة الإتحاد المغاربي لقضية الصحراء الغربية.

- الفجوة الغذائية: الإنتاج الزراعي والحيواني الذي يغلب عليه عدم الاستقرار لارتباطه بالظروف المناخية وكميات الأمطار التي تتساقط خلال الموسم الزراعي، يجعل الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج تتذبذب من عام لآخر يضاف إليها كذلك إرتفاع أسعار السلع الغذائية في السنوات الأخيرة في مختلف الأسواق الدولية. أما المستقبل فقد ينبأ بإتساع الفجوة الغذائية في ظل النمو السكاني الكبير، وانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي، وإرتفاع أسعار المواد الغذائية يضاف إلى هذه العوامل التغيرات المناخية.

- الهجرة: إذ تعتبر الرواتب والأجور المتدنية مقارنة بالدول المتقدمة والبطالة في سوق العمل خاصة في أوساط الطلبة من أبرز العوامل المسؤولة عن هجرة المهندسين والباحثين والعلماء وغيرهم من الكفاءات نحو الخارج.

- ضعف الإنتاجية في الدول المغاربية بسبب ضعف التأهيل والتكوين والإعتماد على التقنيات التقليدية مع تدخل الدولة في تسيير القطاعات الإنتاجية.

- الشراكة الأمريكية المغاربية والتي تشكل التنافس الإقتصادي الأمريكي مع الإتحاد الأوروبي في جعل منطقة الإتحاد المغاربي سوق إستهلاكية وإستثمارية كبيرة، تدخل ضمن مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع نفوذها في العالم.

- التوجه نحو التكامل الإقليمي الإفريقي، إذ نجد توجهين في منطقة واحدة، مما يعزز من تقسيم الجهود وتشتيت الإهتمامات وهو ما يؤدي في النهاية إلى تعارض المصالح وعدم النجاح في أي مبادرة.

02- معوقات التجارة الإقليمية لدول إتحاد المغرب العربي

يضاف إلى كل ما تم التطرق إليه من خلال معوقات التكامل الإقتصادي المغاربي، بعض المعوقات التي تعيق سبيل التجارة البينية للأقطار الخمس، وتتمثل أهم هذه المعيقات في:

- عدم إستغلال فرص المبادلات التجارية المتاحة، حيث نجد أن تأمين الواردات غالبا مايتم عبر شريك ثالث رغم وجود إمكانية للإستيراد من المنطقة، مثلا تستورد المغرب من الجزائر جزء ضعيف من وارداتها من مشتقات النفط، في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية الجزء الهام من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2% من وارداتها الحمضية من المغرب في حين تستورد معظم المواد الغذائية من الإتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة، وتعد إسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر، تونس، ليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم.

- غياب كلي لأية إستراتيجية مشتركة في الإنتاج والتسويق، والإعتماد على الإتحاد الأوروبي جعل المنطقة تتحمل تكاليف – اللامغرب عربي-.

- عدم وجود الحماية للإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وفتح السوق المغاربية بإزالة الحواجز الجمركية أمام السلع الأجنبية، مع عدم تطبيق ذلك بين دول إتحاد المغرب العربي.

- عدم إستغلال الموارد المالية المتاحة خاصة في إقامة مشاريع تنموية ذات بعد إقليمي والتوجه نحو إنتاج الواردات.

- تكريس الواقع التجاري الحالي من خلال توقيع إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وعلى إنفراد والذي يستحوذ على 70% من المبادلات التجارية للمنطقة، وتوجه المغرب إلى عقد إتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- عدم إستخدام أعداد البشر المتزايد في المدن والأرياف للنهوض بالقطاعات الحيوية وبالأخص الزراعة والصناعة مما جعلها طاقات تستهلك دون أن تنتج من جهة، وتزيد من حدة البطالة من جهة أخرى.

- عدم التأسيس لمنطقة تجارة حرة مغاربية في ظل غياب سياسة تجارية مشتركة تتحدث صراحة عن المزايا التي تُمنح للمنتجات المغاربية في المنطقة.

- إستمرار وجود مجموعة كبيرة من القيود غير الجمركية على السلع وعدم التوافق على قواعد المنشأ،

- شهادات الإستيراد والجودة المفروضة على الواردات بطريقة تمييزية، مع تعدد النظم الجمركية بين البلدان، مما يؤثر في رفع تكاليف التبادل.

- عدم وضوح الإجراءات شبه التعريفية إذ نجدها تحت عدة تسميات كضرائب إضافية، ضرائب داخلية على الواردات، وتفرضها عدة هيئات حكومية.

- النقص الكمي والنوعي لمنشآت الشحن والتفريغ الموفرة للمستوردين والمصدرين وتدني خدمات النقل البري والبحري في البلدان المغاربية مع إرتفاع تكلفتها، وتبعية معظم الشركات للقطاع العام.

- الغياب شبه التام لخطوط مباشرة للنقل البري والبحري يؤدي إلى تكاليف إضافية تؤثر على تنافسية المنتجات المغاربية.

- نقص المعلومات عن النظام التفضيلي، الفرص التصديرية المتاحة في المنطقة لإنعدام الهيئات المتخصصة في التعريف والإعلان عن كل المستجدات في هذا الشأن.

واقع ومعوقات التجارة الإقليمية بين دول إتحاد المغرب العربي

02- سبل تنمية التجارة الإقليمية لدول إتحاد المغرب العربي

بغية رفع التجارة الإقليمية للبلدان المغاربية إلى مستوى ما حققته التكتلات الإقليمية الأخرى، هناك مجموعة من الإجراءات الواجب إتخاذها، وتتلخص في:

- إستكمال الإطار المؤسساتي بتشريع مغاربي متعلق بالمنافسة يسمح بتجنب الممارسات المضادة للمنافسة المشروعة، مع العمل على تحقيق مبدأ المنافسة السليمة بين منتجي بلدان الإتحاد.
- تحقيق مبدأ حرية تسويق منتجات الإستثمار داخليا وخارجيا مع حرية نقل الملكية كليا أو جزئيا بين مواطني دول الإتحاد.
- منح أية مزايا يمنحها الطرف المتعاقد لمواطني أية دولة أخرى للمستثمر المغاربي مع ضمان تحويل رؤوس الأموال وعوائدها بدون تحديد الآجال.
- تكليف غرف الصناعة والتجارة للبلدان المغاربية بمهمة التعريف بمختلف القطاعات التي تشكل فرصا تصديرية لمنتجيهم.
- إستخدام الموارد المتاحة بكفاءة من خلال توزيع عوائد عوامل الإنتاج وتحقيق التوزيع التوازني للدخول والثروات وتوزيع تكاليف ومنافع التحولات، مع دعم البلدان الأقل نموا في المنطقة.
- الوضوح والثبات النسبي في القوانين والتشريعات التي تحدد طبيعة الملكية ومجالاتها والقيود التي ترد على إستغلالها، مع إزالة العوائق القطرية بما يضمن إتاحة فرصة للتملك بكل حرية في جميع دول إتحاد المغرب العربي بشكل يؤدي إلى نمو المشاريع المشتركة وتطورها.
- الحفاظ على الموارد وتنميتها، بالإبتعاد عن طرق الإستخدام التي تقوم على الهدر والتبديد والتلوث، لأن الإضطراب في نظم إستغلال الموارد المتاحة على مستوى البلدان المغاربية عامل يساعد على تدهور وضعيتها.
- توجيه الطاقات البشرية للقطاعات التي يمكن أن تمثل جانب مهم لتنمية التجارة البينية وبالأخص قطاعي الزراعة والصناعة من خلال تقديم كل وسائل الدعم.

خاتمة:

ظهر إتحاد المغرب العربي سنة 1989 والذي كان يهدف لتحقيق الوحدة المغاربية، وقد تم توقيع العديد من الإتفاقيات في إطار الإتحاد غير أن الذي جسد هو قليل جدا مقارنة بالآمال التي علقت على هذا الإتحاد، حيث بعد الكشف عن واقع التجارة الإقليمية لدول الإتحاد والتي تعتبر من أهم مؤشرات التكتل تم التوصل إلى مايلي:

- هناك ضعف كبير في حجم التبادل البيني لدول الإتحاد، بالمقابل تؤمن هذه الدول وارداتها من الدول الأوروبية وأمريكا وحتى الصين.
- إن مشروع التكتل المغاربي خياراً إستراتيجيا للدول المغاربية، وتحقيقه مرهون بمواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية مع إيجاد حل للقضية الصحراوية، خاصة وأن ظروف تحقيق التكتل وتفعيله مواتية من خلال التقارب في الخطابات السياسية التي تدعو إلى تفعيل مسيرة التكتل، ولتحقيق ذلك لا بد أن تسارع البلدان المغاربية الخمس الممكن لها التفاهم لقلة عددها في إيجاد أرضية إقتصادية وتجارية مشتركة مع تفعيل دور القطاع الخاص ليلعب دوره في الرفع من المشاريع الإستثمارية المشتركة، إضافة إلى تفعيل دور الجمعيات لتحسيس المواطن المغاربي بأهمية التكتل الإقليمي.
- المجال الفلاحي والصناعي غير الإستخراجي بالنسبة لنا ميدان واعد إذا تم إستغلال الإمكانيات المتوفرة وتوجيهها توجيها صحيحا، وسيحدث تغيرات جذرية في واقع التجارة الإقليمية لدول الإتحاد .

- تكريس الواقع التجاري الحالي من خلال توقيع إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من جانب الدول المغاربية نوعا ما جنب نظرتها لأهمية التجارة الإقليمية.

أماعن الإقتراحات التي نراها مهمة لتنمية التجارة الإقليمية في منطقة المغرب العربي هي،

- ضرورة انتهاج منهج التشاور والحوار بين الأجهزة التي يحتويها الإتحاد بهدف تحديد مختلف الفرص التسويقية في المنطقة والعمل على توسيع التشاور والإسراع في توقيع إتفاقية لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء.

- تكليف غرف التجارة والصناعة المغاربية بمهمة التعريف والكشف عن مختلف الفرص التسويقية الممكنة بالنسبة لكل دول التكتل، مع ضرورة تحسيس الجماهير الشعبية ورجال الأعمال في كل دولة بضرورة تنشيط التبادل التجاري الإقليمي، وذلك من خلال المنتديات الإقتصادية والجمعيات.

- العمل من أجل الوصول إلى صياغة سياسات مغاربية في كل المجالات التي ستدعم النهوض بواقع التجارة الإقليمية، وذلك في مجال تنسيق الإنتاج والتسويق، الرسوم والضرائب، النقل ومراكز العبور، التفتيش واشتراطات الجودة والتقييس.

- ضرورة التوجه نحو دعم قطاعي الفلاحة والصناعة بمختلف الوسائل وجعله من أولويات التنمية الإقليمية، وذلك من خلال تبني سياسات إقليمية يتم صياغتها من قبل لجان مغاربية متخصصة تنطلق من الكشف عن إمكانيات ومشاكل كل قطاع في دول إتحاد المغرب العربي.

- العمل كمجموعة على تطوير خدمات النقل والإتصال والإستفادة من التطور التقني والعلمي في مجال الإتصالات والمواصلات. وفي الأخير دعم التجارة العربية الإقليمية وتنميتها ما هو إلا رفع من قيمة التجارة العربية البينية بطريقة ذكية تستغل إمكانيات وموارد كل منطقة على حدى لتعظيم النتائج.

الهوامش

[1] عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، ديسمبر 1996، ص27.

[2] جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي–دراسة قانونية سياسية-،دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص12

[3] عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق ....، مرجع سبق ذكره، ص72.

[4] أحمد صديق، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي، مطبوعات إفريقيا، الدار البيضاء، المغرب، 1990، ص89.

[5] جمال عبد الناصر مانع،مرجع سبق ذكره،ص63.

[6] عبد اللطيف بن أشنهو، التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغاربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 139، سبتمبر 1990، ص19.

[7] جمال عبد الناصر مانع،مرجع سبق ذكره،ص67.

[8] Djamel-eddine guechi, lunion du maghreb arabe integration regionale et developpement économique, casbah édition, alger 2002, p29.

[9] طيبي بن علي، العالم العربي والألفية الثالثة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2002،ص59.

[10] سامي عفيفي حاتم،الاتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق -، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005،ص260

[11] عيسى حمد الفارسي، التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي: واقعه، مقوماته، معوقات قيامه، الندوة العلمية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 08-09 ماي 2004، ص09.

[12] صباح نعوش، تحرير التجارة العربية البينية، يوم 2016/07/08 على الموقع www.elmassa.com

[13] هدى.ن، التبادل التجاري للجزائر في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر، يوم 2016/07/02

[14] التجمعات العربية هي: - منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية بإستثناء(جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا)، - مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الإمارات والبحرين، السعودية وعمان، قطر والكويت)، - دول إتحاد المغرب العربي (تونس والجزائر، المغرب وليبيا، موريتانيا)، - دول إتفاقية أغادير (الأردن، تونس ومصر والمغرب) .

[15] التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2015، ص209.

[16] صالح الصالحي، الإتحاد المغاربي:الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي، الجامعة الأردنية،عمان،20-22 سبتمبر 2004،ص350.

[17] حامد نور الدين، بن عيش بشير، مبررات إقامة إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا- الواقع والتحديات-، جامعة القاهرة، 29-30 ماي 2005، ص151.

[18] صالح الصالحي، مرجع سبق ذكره، ص 351.